### 3 خطط احترازية في حالة تراجع النفط

# السعودية تطبق قانون الإفلاس لتحسين مناخ الاستثمار

بدأ أمس الأحد، التطبيق الفعلي لقانون الإفلاس في السعودية، والذي كان مقررا تطبيقه في الثامن عشر من أغسطس التاريخ الذي صادف عطلة عيد الأضحى.

وسينعكس تطبيق القانون إيجابا على البيئة الاستثمارية، إذ سيسهم في تحسين مناخ الاستثمار.

و نظام الإفلاس الذي أقره مجلس الوزراء السعودي يهدف إلى التسوية الوقائية وإعادة التنظيم المالي والتصفية لصغار المدينين، بالإضافة إلى التصفية الإدارية.

وكان مجلس الشورى السعودي وافق على نظام الإفلاس، المؤلف من 231 مادة موزعة على 17 فصلا تشمل الأحكام العامة، بهدف تنظيم إجراءات الإفلاس.

يذكر أن أمين عام لجنة الإفلاس بوزارة التجارة والاستثمار السعودية ماجد الرشيد، كان قد أوضح في وقت سابق أن النظام سيرفع من مكانة السعودية في مؤشرات التقارير الدولية في مجال تسوية حالات الإعسار، حيث تحتل المملكة المركز 168 من بين 190 دولة حاليا.

مستهدفات نظام الإفلاس

وأضاف الرشيد آنذاك أن «من أهداف نظام الإفلاس تمكين المدين من تنظيم أوضاعه وفي الوقت نفسه مراعاة حقوق الدائنين»، وقال إن «النظام جاء لتحقيق التوازن بين الأمرين واختيار الأصلح للمنشآت، حيث يحد من حالات الخروج من النشاط الاقتصادي بسبب المصاعب المالية».

وتابع أن النظام يطرح أدوات ومعالجات تنظم قيمة الأصول لدى المدين لتباع بأكبر قيمة ممكنة خلال فترة وجيزة، وهذا يبعث على الثقة في السوق الائتمانية.

من جانبه قال كبير الاقتصاديين رئيس إدارة الأبحاث في شركة جدوى للاستثمار فهد التركي إنه لوحظ زيادة حجم التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي وزيادة النقاط التي يتطرق إليها، وهو ما اعتبره ردة فعل إيجابية للتغيرات التي تحدث في الاقتصاد السعودي سواء الإصلاحات الهيكلية أو التطور في إدارة السياسة الاقتصادية.

وأشار إلى أن هناك نقطتي تباين بين السلطات السعودية وتوقعات صندوق النقد الدولي تمثلتا في: معدلات النمو الاقتصادي والتوقعات لسعر النفط على المدى المتوسط.

بالنسبة للتوقعات لمعدلات النمو في المملكة العربية السعودية ، لدى شركة جدوى للاستثمار تحفظ على معدلات النمو التي وردت في تقرير صندوق النقد ، حيث تتوقع «جدوى للاستثمار» نموا بـ2.2% مقارنة مع توقعات صندوق النقد بـ1.9%.

ارتفاع وتيرة نمو اقتصاد السعودية اقتصاد

ليس هذا الاختلاف فقط، وفق التركي، بل أيضا محركات النمو فيها اختلاف جذري حيث توقعات صندوق النقد الدولي للقطاع النفطي جاءت بنمو 1.4%، في حين أن توقعات جدوى للاستثمار تقف عند 3.2%، وهذا مدعوم بزيادة الإنتاج النفطي بالمملكة خصوصا في الربع الثاني، إلى جانب الزيادة في إنتاج الغاز

السعودية تطبق قانون الافلاس

لا تعكس جميع الخدمات التي تم الإعلان عنها والزيادة في الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية، متوقعا أن يكون النمو في القطاع غير النفطي الحكومي بحدود 2.2%.

سعر برميل النفط

من جهة أخرى، يرى التركي أن الصندوق النقدي الدولي كان «متفائلا جدا» في توقعاته للقطاع غير النفطي الخاص، قائلا: «صحيح أن القطاع قد تعافى وشهد نموا إيجابيا ولكن ليس بالمعدلات التي ذكرها صندوق النقد الدولي، أعتقد أن القطاع لا يزال يواجه الكثير من التحديات... نتوقع نموه بحدود 1.5% مقارنة مع توقعات صندوق النقد في أن ينمو بحدود 2.5%».

بالانتقال إلى أسعار النفط وأثرها على العجز المالي في المملكة، توقع صندوق النقد الدولي تراجع العجز إلى 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي في 2018، و1.7% من «GDP» بـ2019.

ويتوقع صندوق النقد أنه في عام 2023، ستبقى المملكة تعاني عجزا بـ3.6%، بينما السلطات السعودية تتوقع أن تصل إلى توازن في الميزانية بحلول العام 2023.

تخالف توقعات جدوى للاستثمار ما جاء في تقرير صندوق النقد، حيث تتوقع عجزا بحدود 3.6% في الستة الحالية مقارنة مع أكثر من 4% لصندوق النقد الدولي.

ويقول التركي: «إن ارتفاع أسعار النفط في الفترة الحالية ستساعد في انخفاض العجز ، وصندوق النقد قد نصح السلطات السعودية ألا يكون الاستهداف هو استهداف عجز الموازنة الكامل، بل أن يستهدف العجز غير النفطي الذي يقدر بنحو 25%، وبهذه الطريقة يستبعد أثر ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط على السياسة المالية وهذا هو الفعل الصحيح».

العجز المالي

وبالريال السعودي، تتوقع جدوى للاستثمار عجزا بـ111 مليار ريال، بينما صندوق النقد يتوقع عجزا بـ135 مليار ريال.

وطبعا التوقعات تعكسها ليس فقط أسعار النفط ، بل أيضا الإنتاج حيث تتوقع جدوى للاستثمار أن يكون إنتاج المملكة عند 10.3 مليون برميل بينما صندوق النقد توقع عند حدود 10.1 مليون برميل.

أما بالنسبة لعام 2023، فجاءت توقعات صندوق النقد لسعر برميل النفط عند 59 دولارا، وهذا توقع ومتحفظ جدا برأي التركي، كما أشار التقرير إلى أن السعر الذي تتوازن له الميزانية في عام 2023 هو تقريبا عند 73 دولارا، «وهذا سعر معقول جدا إن لم يكن نوعا ما متحفظا»، يقول التركي.

سياسات احترازية

اقترح صندوق النقد الدولي وضع سياسات احترازية في حال تراجع سعر النفط دون توقعاتهم 59 دولارا للبرميل، وهذه السياسات التي لخصها التركي بثلاث، سيكون لها أثر على الاقتصاد السعودي وهي:

– رفع الضريبة على القيمة المضافة من 5% إلى 10%، وهذا سيوفر إيرادات بنحو 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

– المقترح الثاني: ضبط تكلفة الأجور في الميزانية السعودية، وسينتج عنه إيرادات للحكومة بـ1.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

– المقترح الثالث: إعادة جدولة الإنفاق الرأسمالي، وسيوفر إيرادات بـ1.3% من الناتج المحلي.

### لاستيعاب الطلب المتزايد على حلول الطاقة المؤقتة

# «جاسم للنقليات والمناولة» تعزز قدرات طاقتها الكهربائية بصفقة شراء 102 مولد جديد

أعلنت شركة جاسم للنقليات والمناولة، إحدى الشركات الرائدة في مجال تقديم الخدمات اللوجستية وتأجير المعدات، بأنها قامت بشراء عدد 102 من مولدات الديزل الكهربائية "Cummins" ليرتفع إجمالي عدد أسطولها إلى أكثر من 700 وحدة بقوة تتراوح من 100 إلى 1250 كيلو فولت أمبير. ومن خلال عملية الإستحواذ تهدف الشركة إلى تلبية إحتياجات السوق المتزايدة في الكويت والمملكة العربية السعودية إضافة إلى كونها تُعد إحدى مبادرات شركة JTC المستمرة لمواصلة ريادتها في سوق تأجير مولدات الديزل الكهربائية.

وتمتاز المولدات الكهربائية الجديدة بميزة كاتم الصوت التي تتناسب مع المواقع التي تحتاج إلى كاتم لصوت المولد الكهربائي، كما أنها تتناسب مع أحدث معايير السلامة وأكثرها تطوراً لما لذلك من أهمية قصوى خصوصاً في مناطق عمليات حقول النفط والغاز. وبشبكتها اللوجستية الواسعة ، تستطيع JTC ارسال هذه المولدات بسرعة فائقة الى اي موقع عمل في دولة الكويت والمملكة العربية السعودية.

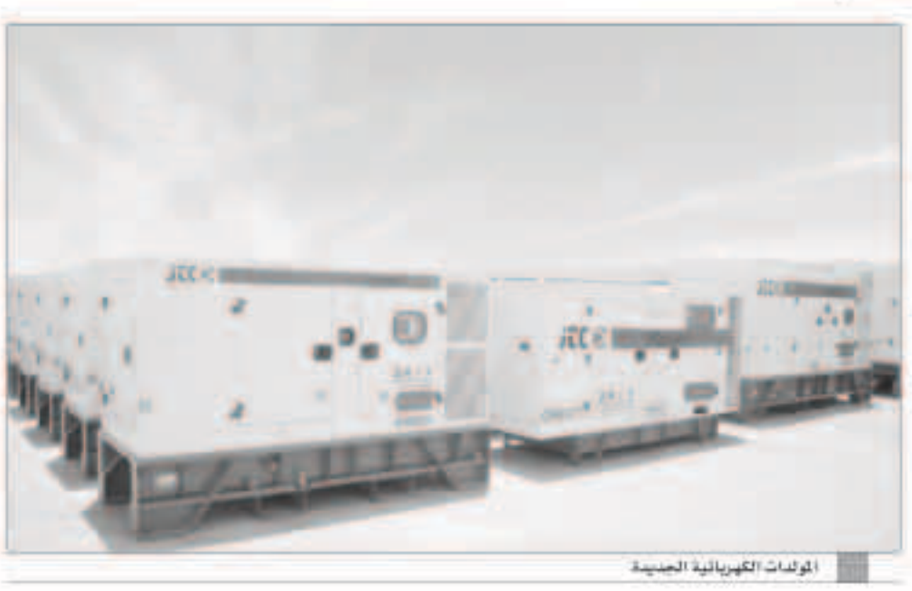
المولدات الكهربائية الجديدة

ومن ناحيته، صرح الرئيس التنفيذي لشركة جاسم للنقليات والمناولة عادل كوهري ، قائلاً: « منذ 10 سنوات إستطاعت JTC ان تحتل مركزاً ريادياً لتكون واحدة من الموردين الرئيسيين لحلول الطاقة المولدة للكهرباء في الكويت والمنطقة ككل من خلال توفير حلولاً متكاملة تُصمّم بشكل خاص لتلبية إحتياجات عملاءها من شركات تجارية ومصانع وجهات حكومية وتراعي أفضل معايير السلامة. يسرنا إستلام المولدات الجديدة التي بالإضافة إلى أسطول المولدات المتوفر لدينا ستساعدنا حتماً على توسيع نطاق توفير خدمات تأجير المولدات الكهربائية تلبية لحاجات عملائنا المتزايدة. لقد تم تصميم هذه المولدات بأعلى معايير الجودة والسلامة وهي مزودة بالخاصيات التي تتناسب مع البيئة التشغيلية القاسية في منطقة الشرق الأوسط. وتأتي هذه الصفقة المميزة لتعكس التطور السريع في السوق الذي نعمل فيه، وعليه فإننا نتطلع دوما في شركة JTC إلى المبادرات التي تلبي احتياجات عملائنا.»من الجدير ذكره أن الشركة تتمتع بخبرة عريقة في مجال تأجير المولدات الكهربائية، وتقدم مستوى خدمة متميز إلى زبائنها ما ساهم في تصنيفها كلاعب اساسي في سوق تأجير مولدات الطاقة الكهربائية في دولة الكويت والمملكة العربية السعودية.

# بنوك إماراتية تعدل إستراتيجيات التوطين لتجنب الغرامات المالية

بدأت بنوك عاملة في الإمارات إجراءات لمراجعة نظام التوطين لديها من أجل تجنب الغرامات المالية التي سيتم فرضها عليها اعتبارا من نهاية العام الحالي في حال عدم التزامها بتحقيق النقاط المطلوبة في إطار نظام النقاط في التوطين المصرفي.

وأكد مصرفيون أن البنوك بدأت تعديل استراتيجية التوطين التي تتبناها لتحقيق متطلبات نظام التوطين الجديد، وبحيث تصبح عملية التوظيف أكثر انتقائية من حيث الوظائف المستهدفة والسيرة الذاتية والخبرة المناسبة للمواطنين الذين يرغبون في شغل الوظائف.

وأشار المصرفيون إلى أن البنوك أمامها خياران لتحقيق المستهدف، أولهما أن تركز على توظيف عدد كبير من المواطنين لتحقيق النقاط، وثانيهما أن توظف عدداً أقل من المواطنين مع تدريبهم وتطويرهم للتعيين على الوظائف الإستراتيجية وذات الأولوية لتحقيق النقاط المطلوبة.

وأعلنت لجنة تنمية الموارد البشرية المواطنة في القطاع المصرفي والمالي، توقيع غرامات مالية على البنوك التي لم تلتزم بتحقيق النقاط المطلوبة بنهاية العام الحالي، وذلك بواقع 20 ألف درهم على كل نقطة مفقودة من الناتج النهائي لمجموع النقاط المستهدفة للبنك.

ويقوم نظام النقاط في التوطين المصرفي على توزيع النقاط المكتسبة إلى ثلاث فئات هي الوظائف العليا من خلال منحها (5) نقاط، والوظائف للتوسطة (3) نقاط، والوظائف التنفيذية (1) نقطة واحدة.

# ريم العقارية تتوصل لاتفاق مبدئي للاندماج مع «المنتجعات العالمية»

أعلنت شركة ريم العقارية، إنها توصلت لاتفاق أولي للاندماج مع شركة المنتجعات العالمية القابضة.

وأوضحت الشركة في بيان لبورصة الكويت، أمس الأحد، أنها ستكون الشركة الدامجة، وفيما تكون «المنتجعات» هي المندمجة.

وذكر البيان أنه سيتم البدء في اتباع الإجراءات المنظمة للاندماج بموجب اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 الخاص بعمليات الاندماج.

ويبلغ رأسمال «ريم» نحو 10.45 مليون دينار موزعة على 104.5 مليون سهم، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد، وكانت تأسست في سبتمبر 1993.

وحققت «ريم» خلال الستة الأشهر الأولى من العام الجاري أرباحا بقيمة 227.74 ألف دينار، بتراجع 53% عن قيمتها في النصف الأول من العام الماضي عند 484.25 ألف دينار.

فيما تأسست المنتجعات العالمية – التي تم تغيير اسمها من رساميل العالمية القابضة في يونيو الماضي– في عام 2008 برأس مال مليون دينار موزعا على 10 ملايين سهم.

# بنك برقان يعلن أسماء الفائزين بسحب حساب يومي

أعلن بنك برقان، ثاني أكبر البنوك من حيث الأصول، عن أسماء الفائزين في السحوبات اليومية على حساب يومي، وقد فاز كل واحد منهم بجائزة 5.000 د.ك

وكان الحظ في هذه السحوبات من نصيب:

رائد حبيب محمد الصفار

والي عبد الوهاب دولاتي غضبان

علي حسين عباس الصفار

عامر عبد القادر باقر العوضي

ايتن شريف اللبان

بالإضافة للسحب اليومي، بنك برقان يوفر سحب ربع سنوي لحساب «يومي» للفوز بجائزة نقدية بقيمة 125.000 دينار كويتي. وللتأهل للسحوبات الربع سنوية يتعين على العملاء أن لا يقل رصيدهم عن500 د.ك لمدة شهرين كاملين قبل تاريخ السحب و كما أن كل10 د.ك تمثل فرصة واحده لدخول السحب. وإذا كان رصيد الحساب 500 دينار كويتي وما فوق، سوف يكون صاحب الحساب مؤهل للدخول في كل من السحوبات اليومية والربع سنوية.

ويمتلك بنك برقان حصة اكثرية في مصارف تابعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا و تركيا ، مدعومة بأكبر شبكة فروع اقليمية. هذا وقد طور البنك من أدائه بشكل مستمر عبر السنوات الماضية وذلك من خلال تنويع مصادر الإيرادات وتنويع مصادر التمويل وتقوية قاعدة رأس المال. كما أن اعتماد بنك برقان على أحدث التقنيات في تقديم خدماته جعله في هذا المضمار مثالا يحتذى.

# الصين تخفف قيود الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي

قررت هيئة الرقابة المصرفية الصينية إلغاء وتنقيح بعض اللوائح الخاصة بالاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي في محاولة لدفع الانفتاح المالي.

وستلغي الصين قواعد الإدارة الخاصة باستثمار المؤسسات المالية الأجنبية في الأجهزة المحلية وتطبق نفس سياسات الدخول إلى السوق على الاستثمار الصيني والأجنبي ، وذلك وفقا لبيان صادر عن لجنة تنظيم البنوك والتأمين الصينية.

وستلغي اللجنة أيضا القيود المفروضة على الحيازات الأجنبية في الشركات المصرفية وإدارة الأصول الصينية في ثلاث وثائق أخرى.

وتحدد القواعد الجديدة انه عندما تستثمر المؤسسات الأجنبية في البنوك التجارية الصينية أو الأجهزة المالية الريفية ، لا ينبغي تغيير الإشراف والإدارة على هذه الأجهزة.

وذكر البيان ان الصين ستخلق آلية عادلة ومنفتحة وشفافة للاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي وتحافظ على استقرار النظام وثباته.

وتأتي هذه الخطوة فيما تتقدم الصين بثبات في انفتاح قطاعها المالي ،مع اتخاذ تدابير لخفض القيود المفروضة على المستثمرين الأجانب والسماح لمزيد من الاستثمار في أسواق الأسهم والسندات.

الصين تعتمد فكرا جديدا لتعديل الأوضاع